



**الاتفاقية العربية
لمكافحة الاتجار
بغير المشروع بالمخدرات
والمؤثرات العقلية**

تونس: 1994

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاتفاقية العربية
لمكافحة الاتجار
بغير المشروع بالمخدرات
والمؤثرات العقلية

تونس: 1994

قرار رقم (٢١٥) سم

بشأن مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع
بالمخدرات والمؤثرات العقلية

إن مجلس وزراء الداخلية العرب،

بعد اطلاعه على :

- مذكرة الامانة العامة.

- ومشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الذي تمت إعادة صياغته من قبل عدد من الخبراء المختصين في مجال القانون.

- وبعد بحث الموضوع،

يقـرر :

اولاً ، الموافقة على مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بصيغته المرفقة، ودعوة الدول الأعضاء إلى المصادقة عليها، وفقاً للتواعد الدستورية المعمدة لديها.*

ثانياً، توجيه الشكر إلى الامانة العامة، ومكتبها المتخصص لشؤون المخدرات، والخبراء الذين اعدوا مشروع الاتفاقية بصيغته النهائية، على الجهود القيمة التي بذلوها في اعداد هذا المشروع.

ق ٢١٥، ١١٥/٩٤ م

* لحفظ وفد الجمهورية اللبنانية على المادة (٥)، وكذلك الفقرة (١٧) من المادة (٧).

الاتفاقية العربية

لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

ان الدول العربية الاطراف في هذه الاتفاقية،

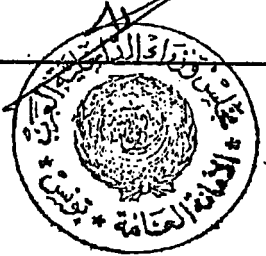
اذ يساورها بالغ القلق من ازدياد حجم انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة، على المستوي الدولي مما يشكل تهديداً، خطيراً لصحة البشر ورفاهيتهم ويلحق بالغ الضرر بالقيم الاجتماعية والثقافية والاسس الاقتصادية والسياسية للمجتمعات البشرية بكافة شرائحها .

واذ تعني الروابط بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وما يتصل به من الأنشطة الاجرامية الاخرى المنظمة التي تقوض الاقتصاد المشروع وتهدد استقرار الدول وامنها وسيادتها، مما يتطلب اهتماماً عاجلاً ومباشراً وذا اولوية من كافة الدول ووضع على راس اهتماماتها، وخطتها التنموية الشاملة .

واذ تدرك ان الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يدر ارباحاً وثروات طائلة تمكن المنظمات الاجرامية وعصاباتا من اختراق وتلويث وافساد هيكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية والمجتمع على جميع مستوياته، مما يتطلب منها العمل بكافة السبل المتضافرة لحرمان المتاجرين بصورة غير مشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية من اليرادات غير المشروعة المتأتية من نشاطهم الاجرامي، بهدف القضاء على الحافز الرئيسي الذي يدفعهم الى هذا النشاط غير المشروع، وبالتالي شل نشاطات عصابات التهريب واحباطها .

واذ ترغب في القضاء على اسباب مشكلة اساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، من جذورها، وضمنها الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية وارباحها الهائلة المستمدة من الاتجار غير المشروع .

واذ تضع في اعتبارها ضرورة اتخاذ تدابير رقابية على المواد، بما في ذلك السلائف والكيميائيات والمذيبات التي تستخدم في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية والتي ادت سهولة الحصول عليها الى ازدياد الصنع السري للمخدرات والمؤثرات العقلية .



واذ تعي ضرورة تعزيز التعاون الامني العربي، لكي يتم التصدي بمزيد من
الفعالية، لمختلف جوانب مشكلة الانجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية،
بابعادها العربية والاقليمية والدولية.

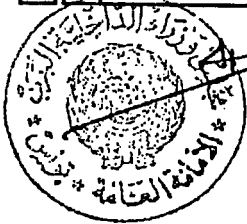
واذ ترى وجوب اتخاذ الدول الاعضاء، الاجراءات اللازمة وفقاً لنظمها وتشريعاتها
الداخلية، وبمهدي من احكام الشريعة الاسلامية، للوفاء بالتزامات التي تفرضها
الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمخدرات، وبشكل يتمشى مع مبادئ المساواة في السيادة
والسلامة الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء.

واذ تدرك ان القضاء على الانجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية هو
مسؤولية جماعية دولية مشتركة، لا بد من النهوض بها عن طريق اتخاذ اجراءات
منسقة في اطر من التعاون العربي والاقليمي والدولي، من خلال تعزيز واستكمال
التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، وفي تلك
الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات
لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة
الانجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، واتفاقية الرياض العربية
للتعاون القضائي، والاتفاقيات العربية الثنائية ومتعددة الاطراف، لمقاومة ما للانجار
غير المشروع من نتائج خطيرة .

واذ تؤكد على ضرورة التواجد العربي الفعال في المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات
الاقليمية والدولية المختصة في موضوع المخدرات، وكذلك على ضرورة الاستفادة من
خبرات وامكانيات وبرامج الاجهزة والهيئات الدولية، وتشجيع عقد اتفاقيات ثنائية،
وتنظيم لقاءات دورية لاجهزة مراكز الحدود المختصة بين الدول العربية والدول الاجنبية
المجاورة، لتبادل المعلومات ووضع الخطط المشتركة الكفيلة بمراقبة المهربين ورصد
تحركاتهم وشل نشاطاتهم فيما بين الحدود المشتركة.

واذ تؤمن باهمية تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة للتعاون العربي الثنائي
ومتعدد الاطراف والاقليمي والدولي بالوسائل الجنائية لغرض منع الانشطة الاجرامية
الدولية في الانجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

وانسجماً مع الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات
والمؤثرات العقلية التي اعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب بدور انعقاده الخامس في



تونس بقراره رقم (٧٢) الصادر بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢. والقانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي الذي اعتمدته المجلس بدور انعقاده الرابع في الدار البيضاء بقراره رقم (٥٦) الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥. واتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي التي اعتمدها مجلس وزراء العدل العرب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٦.

وتنفيذاً لأحكام المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي تم التصديق عليه من مجلس جامعة الدول العربية بقراره رقم (٤٢١٨) الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٣.

ورغبة منها في عقد اتفاقية عربية شاملة وفعالة وعملية، ترمي على وجه التحديد الى مكافحة الأجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، أخذاً بعين الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل، وخاصة الجوانب التي لم تتطرق اليها المعاهدات السارية في مجال مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية.

(تفقت على ما يأتي) -

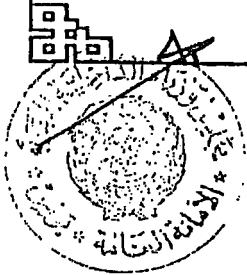
المادة (١)

تعاريف

تسري التعاريف التالية على جميع نصوص هذه الاتفاقية، ما لم يقضي صريح النص وسياقه بغير ذلك:

- (١) المجلس : مجلس وزراء الداخلية العرب
- (٢) الامانة العامة : الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب
- (٣) الامين العام : الامين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب
- (٤) المركز : المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب
- (٥) الناقل التجاري : أي شخص أو هيئة عامة أو خاصة أو هيئة أخرى تعمل في مجال نقل الأشخاص أو البضائع أو المواد البريدية ويتقاضى نظير ذلك مقابل أو اجرة أو يجني منه منفعة أخرى.
- (٦) القانون الموحد : القانون العربي الموحد للمخدرات النموذجي، المقر من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب بقراره رقم (٥٦) وتاريخ

١٩٨٦/٢/٥ م.



(٧) الجدول الموحد : الجدول العربي الموحد للمخدرات والمؤثرات العقلية، والمأخوذ عن اتفاقيات الأمم المتحدة وتعديلاتها.

(٨) المصادرة : الحرمان الدائم من الأموال بأمر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى .

(٩) التسليم المراقب : أسلوب السماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية أو المواد المدرجة في الجدول الموحد بمواصلة طريقها إلى خارج إقليم بلد أو أكثر أو عبره أو إلى داخله بعلم سلطاته المختصة ونحت مراقبتها بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢) .

(١٠) اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة:

اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ .

(١١) اتفاقية سنة ١٩٧١ : اتفاقية الاسم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ .

(١٢) اتفاقية سنة ١٩٨٨ : اتفاقية الاسم المتحدة لمكافحة الأضرار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .

(١٣) اتفاقية الرياض للتعاون القضائي :

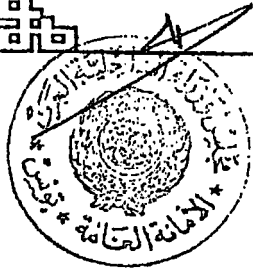
اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي التي أقرها مجلس وزراء العدل العرب بتاريخ ١٩٨٣/٤/٦ .

(١٤) التجميد أو التخطئ :

الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو وضع اليد أو الحجز عليها بصورة مؤقتة بناء على أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة .

(١٥) الأضرار غير المشروع :

الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة الثانية من هذه الاتفاقية .



(١٦) المخدرات : أية مادة طبيعية كانت أو مصنعة، من المواد المدرجة في القسم الأول من الجدول الموحد.

(١٧) المتحصلات : أية أموال مستمدة أو تم الحصول عليها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة من ارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١/ من المادة ٢/ من هذه الاتفاقية .

(١٨) الأموال : الأصول أيأ كان نوعها، مادية كانت أو غير مادية، ثابتة أو منقولة، والمستندات القانونية أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأصول أو أي حق متعلق بها .

(١٩) المؤثرات العقلية، أية مادة طبيعية كانت أو مصنعة، أو أية منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد .

(٢٠) دولة العبور، الدولة التي يجري عبر إقليمها نقل المخدرات والمؤثرات العقلية ومواد الجدول الموحد والتي ليست مكان منشأ ولا مكان مقصدها النهائي .

المادة (٢)

الجرائم والجزاءات والتدابير

١- يتخذ كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي، في حال ارتكابها قصداً :

١- (١) - إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تسليمها، أو تسليمها أو حيازتها، أو احرازها، أو التنازل عنها أو تبادلها أو صرفها، أو السمسرة فيها، أو إرسالها بطريقة العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تغييرها بقصد الأضرار، أو الأضرار فيها بآية صورة، في غير الأحوال المرخص بها .

(٢) - زراعة نبات من النباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، أو استيراد نبات من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها وهي وبذورها، أو تصديرها، أو عرضها للبيع، أو بيعها، أو توزيعها، أو شراؤها أو تسليمها، أو تسليمها، أو حيازتها، أو احرازها، أو التنازل



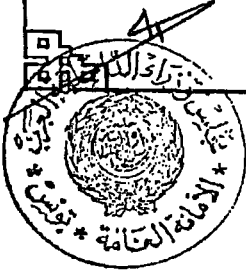
عنها أو تبادلها، أو السمسرة فيها، أو إرسالها بطريق
العبور أو نقلها، وذلك بقصد الاتجار، أو الاتجار فيها بأية صورة، في غير
الأحوال المرخص بها.

(٣)- صنع معدات أو مواد مدرجة في الجدول الموحد، أو نقلها
أو توزيعها، أو عرضها، أو عرضها للبيع، أو بيعها، أو شراؤها أو تسلمها،
أو تسليمها، أو حيازتها، أو حرازها، أو التنازل عنها، أو تبادلها، أو
صرفها، أو السمسرة فيها، أو إرسالها بطريق العبور أو نقلها، أو
استيرادها أو تصديرها، مع العلم بأنها ستستخدم في أو من أجل
زراعة أو إنتاج، أو صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مشروع
(٤)- تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من الجرائم المذكورة في البنود ١ و ٢ و ٣
في الفقرة الفرعية ١/ السابقة .

ب-(١)- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها متحصلة من أية جريمة أو
جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية ١/ من الفقرة ١/ من هذه
المادة، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو
الجرائم، بهدف إخفاء أو تمويل المصدر غير المشروع للأموال أو قصد
مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على
الافلات من العقاقب القانونية لأفعاله .

(٢)- إخفاء أو تمويل حقيقة الأموال، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة
التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع
العلم بأنها متحصلة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة
الفرعية ١/ من الفقرة ١/ من هذه المادة أو نالجة عن فعل من
أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم .

ج-(١)- اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم، وقت تسلمها، بأنها
متحصلة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية ١/ من
الفقرة ١/ من هذه المادة أو نالجة عن فعل من أفعال الاشتراك في
مثل هذه الجريمة أو الجرائم .



(٢) - تحريض الغير، بآية وسيلة، على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو على استعمال مخدرات أو مؤثرات عقلية بصورة غير مشروعة .

(٣) - الاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أي جرائم منصوص عليها في هذه المادة، أو التواطؤ على ذلك، أو الشروع فيها أو المساعدة أو التحريض عليها أو تسهيلها أو إبداء المشورة بصدد ارتكابها .

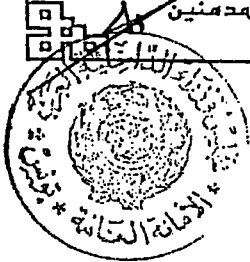
٧- يتخذ كل طرف مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني ما يلزم من تدابير، في إطار قانونه الداخلي، لتجريم حيازة أو احراز أو شراء أو استيراد أو تصدير أو إنتاج أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، أو زراعة نبات من النباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو حيازتها أو احرازها أو شراؤها للاستهلاك الشخصي، في حال ارتكاب هذه الأفعال عمداً خلافاً لما هو مرنص به قانوننا

٣- (١) - على كل طرف أن يخضع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة لإجراءات تراعى فيها جسامه هذه الجرائم، بما يتفق وتشريعاته الداخلية.

(ب) - يجوز للأطراف أن تنص على إخضاع مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة، إلى جانب العقوبة، لتدابير كالعلاج أو التوعية أو الرعاية اللاحقة أو إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج في المجتمع .

(ج) - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين الفرعيتين السابقتين، يجوز للأطراف في الحالات قليلة الأهمية، أو عندما يكون المعني من متعاطي العقاقير المخدرة، أن تقر إذا رأت ذلك ملائماً، بدلا من العقوبة، تدابير أخرى مثل التوعية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، والعلاج والرعاية اللاحقة.

(د) - يجوز للأطراف أن تتخذ تدابير بديلة أو مكملة للجزاء على جريمة منصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة، بهدف علاج المدمنين



او تعليمهم او توفير الرعاية اللاحقة لهم او اعادة تاهيلهم او اعادة ادماجهم في المجتمع .

٤- تعمل الاطراف على ان تمكن محاكمها وسلطاتها المختصة الاخرى من مراعاة الظروف الواقعية التي تجعل ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة امراً بالغ الخطورة، مثل :-

(أ) - التورط في جريمة ترتكبها عصابة إجرامية منظمة ينتمي اليها المجرم.

(ب) - تورط الجاني في أنشطة إجرامية لعصابة دولية اخرى كتهريب الاسلحة وتزييف النقد والارهاب .

(ج) - تورط الجاني في أنشطة اخرى مخالفة للقانون، يسلمها ارتكاب الجريمة.

(د) - استخدام الجاني للعنف او الاسلحة .

(هـ) - شغل الجاني لوظيفة عامة واتصال الجريمة بهذه الوظيفة .

(و) - التهريب بالقصر او استغلالهم .

(ز) - ارتكاب الجريمة في دار عبادة او في مؤسسة اصلاحية او في مؤسسة

تعليمية او في مرفق من مرافق الخدمة الاجتماعية او في جوارها

المباشر او في اماكن اخرى يرتادها تلامذة المدارس والطلبة لممارسة

انشطة تعليمية ورياضية واجتماعية .

(ح) - صدور احكام سابقة بالادانة، اجنبية او محلية، وبوجه خاص في جرائم

مماثلة وذلك بالقدر الذي يسمح به القانون الداخلي للطرف .

٥- تسعى الاطراف الى ضمان ممارسة اية سلطات قانونية تقديرية، بموجب

قوانينها الداخلية، فيما يتعلق بملاحقة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في

هذه المادة، بغية تحقيق اكبر قدر من الفعالية لتدابير انفاذ القوانين التي

تتخذ فيما يتصل بهذه الجرائم.

٦- تعمل الاطراف على ان تضع محاكمها او سلطاتها المختصة الاخرى في اعتبارها

الطبيعة الخطيرة للجرائم المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة والظروف

المذكورة في الفقرة (٤) من هذه المادة، لدى النظر في احتمال الافراج المبكر



او الافراج المشروط عن الاشخاص المحكوم عليهم لارتكاب تلك الجرائم .

٧- يحدد كل طرف، عند الاقتضاء، بموجب قانونه الداخلي، مدة تقادم طويلة تبدأ قبل فواتها اجراءات الدعوى بشأن اية جريمة منصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة، ومدة اطول عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة قد فر من وجه العدالة .

٨- يتخذ كل طرف التدابير المناسبة التي تتفق ونظامه القانوني، لضمان خضوع المتهم او المحكوم عليه بالادانة لارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة، والموجود داخل اقليمه، للاجراءات الجنائية اللازمة .

٩- لاغراض التعاون بين الاطراف في اطار هذه الاتفاقية، بما في ذلك على وجه الخصوص، التعاون في اطار المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٩، لا تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جرائم مالية او جرائم سياسية او جرائم ذات دوافع سياسية، وذلك مع عدم الاخلال بالضوابط الدستورية وبالعوانين الداخلية للاطراف .

١٠- ليس في هذه المادة ما يخل بمبدأ الاحتكام فقط الى القانون الداخلي للطرف في وصف الجرائم التي تنص عليها المادة وحجب الدفاع والدفع القانونية المتعلقة بها، وبالمبدأ القائل بان صلاحية ومعاينة مرتكبي هذه الجرائم تتم وفقاً للقانون المذكور .

المادة (٣)

الإطار العام للتعاون الحربي

تسعى اطراف الاتفاقية الى التعاون فيما بينها على مكافحة الاجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في مجال الجرائم التي تكون قد قررتها وفقاً للمادة (٢) من هذه الاتفاقية. ويرجع في تحديد ما يعتبر من المواد المخدرة والنباتات المنتجة لها والمؤثرات العقلية الى التشريعات الداخلية للدول التي يطلب اليها التعاون تنفيذاً لهذه الاتفاقية، مع الاسترشاد بالجدول الموحد.



المادة (٤) الاختصاص القضائي

١- كل طرف :-

(١) - يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال

الجرائم التي يكون قد قررها وفقاً للفقرة (١) من المادة (٢)، عندما :-

١- ترتكب الجريمة في اقليمه،

٢- ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علمه او طائرة مسجلة

بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة .

(ب) - يجوز له ان يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في

مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة (١) من المادة (٢)، عندما :-

١- يرتكب الجريمة احد مواطنيه او شخص يقع محل اقامته المعتاد

في اقليمه .

٢- ترتكب الجريمة على متن سفينة تلقى الطرف من الدولة التي

ترفع السفينة علمها إدخاً باعتلائها وتفتيشها واتخاذ ما يلزم من

اجراءات ازاء السفينة والاشخاص والبضائع التي تحملها السفينة في

حالة العثور على ادلة تثبت التورط في الاجار غير المشروع

بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك في اطار الاتفاقات او

الترتيبات المعقودة بين الدولتين.

٣- تكون الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج)

(٣) من الفقرة (١) من المادة (٢)، وترتكب خارج اقليمه بقصد

ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من

المادة (٢) داخل اقليمه.

٢- كل طرف :-

(١) - يتخذ ايضاً ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال

الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة (١) من المادة (٢) عندما يكون

الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجوداً داخل اقليمه ويرفض



تسليمه بعد تلقيه طلب الاسترداد الى طرف آخر على اساس :-
١- ان الجريمة ارتكبت في اقليمه او على متن سفينة ترفع علمه او
طائرة كانت مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة .

٢- او ان الجريمة ارتكبها احد مواطنيه .
(ب) - يجوز له ايضاً ان يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه
القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة (١) من المادة
(٢)، عندما يكون الشخص المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجوداً في
اقليمه ويفرض تسليمه الى طرف آخر .

٣- لا تستبعد هذه الاتفاقية ممارسة اختصاص جنائي مقرر من قبل اي طرف وفقاً
لقانونه الداخلي .

المسادة (٥)

التحفظ والمصادرة

١- يتخذ كل طرف ما قد يلزم من تدابير لتمكين من مصادرة ما يلي :-
(١) - المتحصلات المتأتية من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢)
الفقرة (١) او الاموال التي تعادل قيمتها قيمة المتحصلات المذكورة .
(ب) - المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات او غيرها من الوسائط
المستخدمة او المعدة للاستخدام في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها
في المادة (٢) فقرة (١) .

٢- يتخذ كل طرف ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته المختصة من تحديد
المتحصلات او الاموال او الوسائط او اية اشياء اخرى من المشار اليها في
الفقرة (١) من هذه المادة، ومن اقتفاء اثرها، وجمعها او التحفظ عليها،
بقصد مصادرتها في النهاية .

٣- تعمل الدول الاطراف على سن التشريعات التي تخول الجهات المختصة لديها حق
الاطلاع على السجلات المصرفية او المالية او التجارية او التحفظ عليها بغية
تنفيذ التدابير المشار اليها في هذه المادة .



٤- (١) - إذا قدم طلب عملاً بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في

جريمة منصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢) قام الطرف الذي تقع في اقليمه المتحصلات أو الاموال أو الوسائط أو اية اشياء اخرى من المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة، بما يلي:

١- يقدم الطلب الى الجهات المختصة ليستصدر منها امر مصادرة، وينفذ هذا الامر اذا حصل عليه .

٢- او يقدم الى الجهات المختصة امر المصادرة الصادر من الطرف الطالب وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة، بهدف تنفيذه بالتقدير المطلوب وبقدر ما يتعلق بالمتحصلات أو الاموال أو الوسائط أو اية اشياء اخرى من الاموال المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة والواقعة في اقليم الطرف متلقي الطلب .

(ب) - إذا قدم طلب عملاً بهذه المادة من طرف له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢)، يتخذ الطرف متلقي الطلب تدابير لتحديد المتحصلات أو الاموال أو الوسائط أو اية اشياء اخرى من المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة، أو لاقتفاء اثرها وتجميدها أو التخلي عنها، ثم يبدأ لصدور امر بمصادرتها في النهاية لما لدى الطرف الطالب أو اثر طلب مقدم عملاً بالفقرة الفرعية (١) من هذه الفقرة، لدى الطرف متلقي الطلب .

(ج) - تطبق احكام الفقرات من (٦) الى (١٦) من المادة (٧)، مع مراعاة التغييرات اللازمة، واضافة الى المعلومات المبينة في الفقرة (٩) من المادة (٧) يجب ان تتضمن الطلبات التي تقدم عملاً بهذه المادة ما يلي :-

١- في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (١/١) من الفقرة (٤) من هذه المادة وصفاً للاموال المراد مصادرتها وبياناً بالقوائم التي يستند اليها الطرف الطالب بما يكفي لتمكين الطرف متلقي الطلب من استصدار امر بالمصادرة في اطار قانونه الداخلي.



٢- في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (٢/١) من الفقرة (٤) من هذه المادة صورة مقبولة قانونياً من امر المصادرة الصادر عن الطرف الطالب ويستند الطلب اليه، وبياناً بالوقائع والمعلومات عن النطاق المطلوب تنفيذ الامر في حدوده .

٣- في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٤) من هذه المادة بياناً بالوقائع التي يستند اليها الطرف الطالب وتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها .

(د) - على كل طرف ان يزود الامين العام بنصوص القوانين واللوائح التي تنفذ هذه الفقرة بموجبها وبنصوص اي تعديل لاحق يطرا عليها .
(هـ) - اذ ارتأى احد الاطراف ان يخضع التدابير المشار اليها في الفقرتين الفرعيتين (ا) و (ب) من هذه الفقرة لوجود معاهدة ذات صلة، اعتبر هذا الطرف هذه الاتفاقية مرجعاً للتعاهد .

(و) - تسعى الاطراف لتعزيز فعالية التعاون العربي الاقليمي والدولي، او تعديل الاتفاقيات والترتيبات القائمة وفقاً لهذه المادة .

٥- (ا) - يتصرف كل طرف، وفقاً لقانونه الداخلي واجراءاته الادارية، في المتحصلات او الاموال التي يصارحها عملاً بأحكام الفقرة (ا) او الفقرة (٤) من هذه المادة .

(ب) - يجوز عقد اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف وفقاً لهذه المادة بشأن:-
١- التبرع بقيمة هذه المتحصلات والاموال، او المبالغ المستمدة من بيع هذه المتحصلات او الاموال للمؤسسات العربية الحكومية او الاهلية المتخصصة في مكافحة الانجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، او مكافحة سوء استعمالها.

٢- اقتسام هذه المتحصلات او الاموال، او المبالغ المستمدة من بيعها مع اطراف اخرى، على اساس منظم او في كل حالة على حدة، ووفقاً لقوانينها الداخلية او اجراءاتها الادارية او الاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف التي تم ابرامها لهذا الغرض .

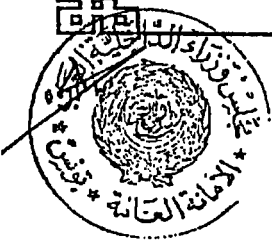


- ٦- (أ) إذا حولت المتحصلات أو بدلت إلى أموال من نوع آخر، خضعت هذه الأموال الأخرى بدلاً من المتحصلات، للتدابير المشار إليها في هذه المادة .
- (ب) إذا اختلطت المتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة، كانت هذه الأموال خاضعة للمصادرة، في حدود ما يعادل القيمة المقدرة للمتحصلات المختلطة، وذلك دون الإخلال بأية إجراءات تتعلق بالتحفظ عليها أو تجميدها .
- (ج) تخضع أيضاً للتدابير المشار إليها في هذه المادة، الإيرادات أو غيرها من المستحقات الناجمة عن :-
- ١- المتحصلات .
 - ٢- أو الأموال التي حولت المتحصلات أو بدلت إليها .
 - ٣- أو الأموال التي اختلطت المتحصلات بها، بنفس الكيفية ونفس القدر اللذين تخضع بهما المتحصلات .
- ٧- لكل طرف أن ينظر في عكس عبء اثبات ما يدعى شرعية مصدره من متحصلات أو أموال أخرى خاضعة للمصادرة، بقدر ما يتفق هذا الإجراء مع مبادئ قانونه الداخلي ومع طبيعة الإجراءات القضائية وغيرها من الإجراءات .
- ٨- لا يجوز تفسير أحكام هذه المادة بما يضر بحقوق حسن النية من الغير .

المادة (٦)

تسليم المجرمين

- ١- تقوم كل دولة من الدول الأطراف بأشعار الدولة الأخرى على وجه السرعة بارتكاب أحد رعاياها لأي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢) الفقرة (أ) من هذه الاتفاقية وأشعار الأمانة العامة بذلك .
- ٢- تطبق هذه المادة على الجرائم التي تقرها الأطراف وفقاً للفقرة (أ) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية .
- ٣- تعتبر الأطراف الجرائم التي تقرها وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة، في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين، في أية معاهدة تعقد بينها، كما



تعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم بين الاطراف التي لا توجد بينها اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف لتسليم المجرمين في هذا النوع من الجرائم .

٤- يخضع تسليم المجرمين، والاسباب التي يجوز ان يستند اليها الطرف متلقي الطلب في رفض التسليم، للشروط التي ينص عليها قانون الطرف متلقي الطلب او معاهدات تسليم المجرمين الواجبة التطبيق .

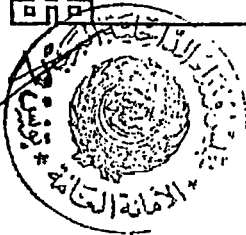
٥- يجوز للدولة متلقي طلب التسليم ان ترفض الاستجابة للطلب، اذا وجدت لديها دواعي كافية تؤدي الى اعتقادها بان هذا الطلب يعود لاعتبارات تتعلق بدين المطلوب او عرقه او جنسيته او معتقده السياسي او انها ستلحق ضرراً، لاي سبب من هذه الاسباب، باي شخص يمس الطلب .

٦- تسعى الاطراف الى تعجيل اجراءات تسليم المجرمين والى تبسيط متطلباتها بشأن ادلة الاثبات فيها، فيما يتعلق باية جريمة تنطبق عليها هذه المادة، كما تسعى الاطراف الى تنسيق اجراءات طلب التسليم عن طريق شعب اتصال المجلس، وعلى الطرف المطلوب اليه التسليم اخطار المكتب العربي للشرطة الجنائية، بصورة من القرار الصادر في شان طلب التسليم.

٧- دون الاخلال بممارسة اي اختصاص قضائي مقرر وفقاً للقانون الداخلي للطرف المطلوب اليه التسليم، يتوجب على هذا الطرف اذا رفض تسليم شخص منسوب اليه ارتكاب جريمة، ويكون من رعاياه، ان يحاكمه طبقاً لقانونه الداخلي .

٨- تسعى الاطراف الى ابرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف لتنفيذ اجراءات تسليم المجرمين او تعزيز فعاليتها، او تضمين الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف القائمة مواداً تتعلق بتسليم المجرمين .

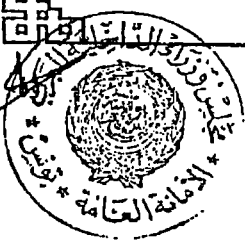
٩- تطبق على اجراءات تسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام ونقل الاشخاص المحكوم عليهم في قضايا المخدرات احكام الاتفاقيات العربية النافذة في هذا الشأن .



المادة (٧)

التعاون القانوني والقضائي المتبادل

- ١- تسعى الاطراف الى توحيد السياسات التشريعية ذات العلاقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها، استمداء بالتانون الموحد .
- ٢- تقدم الاطراف بعضها الى بعض بموجب هذه المادة، اكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في اية تحقيقات وملاحقات واجراءات قضائية تتعلق بآية جريمة منصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية.
- ٣- يجوز ان تطلب المساعدة القانونية المتبادلة التي تقدم وفقاً لهذه المادة لآي من الاغراض التالية :-
 - ١ - اخذ شهادة الاشخاص او اقراراتهم .
 - ب- تبليغ الاوراق القضائية .
 - ج- اجراء التفتيش والضبط .
 - د- فحص الاشياء وتفتد المواقع .
 - هـ- الامداد بالمعلومات والادلة .
 - و- توفير النسخ الاصلية او الصور المصدق عليها من المستندات والسجلات بما في ذلك السجلات المصرفية او المالية او سجلات الشركات او العمليات التجارية .
 - ز- تحديد نوعية المتحصلات او الاموال او الوسائط او غيرها من الاشياء او اقتفاء اثرها لاغراض الحصول على ادلة .
- ٤- يجوز للاطراف ان تقدم بعضها الى بعض اي اشكال اخرى من المساعدة القانونية المتبادلة يسمح بها القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب .
- ٥- على الاطراف، اذا طلب منها ذلك، ان تسهل بما يتفق مع قوانينها الداخلية وممارساتها الوطنية، حضور او تواجد الاشخاص، بمن فيهم الاشخاص المحتجزون، الذين يوافقون على المساعدة في التحقيقات او الاشتراك في الاجراءات القضائية .



٦- لا تخل احكام هذه المادة بالتزامات المترتبة على اية معاهدات او اتفاقيات
اخرى، ثنائية او متعددة الاطراف، تنظم كلياً او جزئياً، المساعدة القانونية
المتبادلة في المسائل الجنائية.

٧- تكون شعب اتصال المجلس مخولة صلاحية تنفيذ طلبات المساعدة القانونية
المتبادلة او باحالتها الى الجهات المختصة بغرض تنفيذها. ونحال طلبات
المساعدة القانونية المتبادلة واية مراسلات تتعلق بها، فيما بينها، ولا يخل
هذا الشرط بحق اي طرف في توجيه مثل هذه الطلبات والمراسلات عن طريق
الامانة العامة او عن طريق القنوات الدبلوماسية، حسب الاقتضاء .

٨- تقدم الطلبات كتابة ويتعين ابلاغ الامين العام بذلك . وفي الحالات العاجلة،
واذا اتفقت الاطراف، يجوز ان تقدم الطلبات مشافهة، على ان تؤكد كتابة
على الفور .

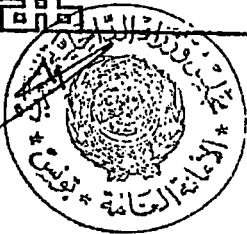
٩- يجب ان يتضمن طلب المساعدة المتبادلة المعلومات التالية :-

- ١ - تحديد هوية السلطة التي تقدم الطلب .
- ب- موضوع وطبيعة التحقيق او الملاحقة او الاجراءات القضائية التي يتعلق بها
الطلب، واسم واختصاصات السلطة القائمة بهذه التحقيقات او الملاحقات او
الاجراءات القضائية .
- ج- ملخصاً للوقائع ذات الصلة بالموضوع، باستثناء الطلبات المقدمة لغرض
تبليغ المستندات القضائية .
- د- بياناً للمساعدة الملتزمة وتفصيل اي اجراء خاص يود الطرف الطالب ان
يتبع .

هـ- تحديد هوية اي شخص معني ومكانه وجنسيته، قدر الامكان .

و- الفرض الذي تطلب من اجله الادلة او المعلومات او الاجراءات .

١٠- يجوز للطرف متلقي الطلب ان يطلب معلومات اضافية عندما يتبين له انها
ضرورية لتنفيذ الطلب وفقاً لقانونه الداخلي، او عندما يكون من شأن هذه
المعلومات ان تسهل هذا التنفيذ .



١١- لا يجوز للطرف الطالب، دون موافقة مسبقة من الطرف متلقي الطلب، ان يحول المعلومات او الادلة التي زوده بها الطرف متلقي الطلب، او ان يستخدمها في تحقيقات او ملاحقات او اجراءات قضائية غير تلك التي وردت في الطلب .

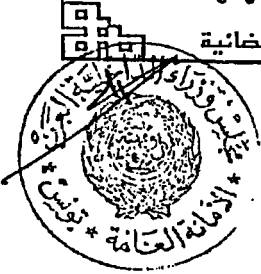
١٢- يجوز للطرف الطالب ان يشترط على الطرف متلقي الطلب ان يحافظ على سرية الطلب ومضمونه، باستثناء القدر اللازم لتنفيذه. وإذا تعذر على الطرف متلقي الطلب التقيد بشرط السرية فعليه ان يبادر بلا ابطاء الى ابلغ الطرف الطالب بذلك .

١٣- يجوز رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في الحالات التالية:-

- أ - اذا لم يقدم الطلب بما يتفق واحكام هذه المادة .
 - ب- اذا رأى الطرف متلقي الطلب ان تنفيذ الطلب يرجح ان يخل بسيادته او امنه او نظامه العام او مصالحه الأساسية الاخرى .
 - ج- اذا كان القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب يحظر على سلطاته تنفيذ الاجرام المطلوب بشأن اية جريمة ماثلة، وذلك متى كانت هذه الجريمة خاضعة لتحقيق او لملاحقة او لاجراءات قضائية بموجب اختصاصه القضائي .
 - د- اذا كانت اجابة الطلب متنافية للنظام القانوني للطرف متلقي الطلب فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة .
- واذا رفض تقديم المساعدة القانونية وجب ان يقتصر الرفض بالاسباب الداعية له.

١٤- يجوز للطرف متلقي الطلب تأجيل المساعدة القانونية المتبادلة على اساس انها تتعارض مع تحقيقات او ملاحقات او اجراءات قضائية جارية، وفي هذه الحالة، يتعين على الطرف متلقي الطلب ان يتشاور مع الطرف الطالب لتقرير امكانية تقديم المساعدة حسب ما يراه الطرف متلقي الطلب ضروريا من شروط واوضاع .

١٥- لا يجوز ان يلاحق قضائياً اي شاهد او خبير او شخص آخر يوافق على الادلاء بشهادته في دعوى او على المساعدة في تحقيقات او ملاحقات او اجراءات قضائية



في اقليم الطرف الطالب، او ان يدتجز ذلك الشاهد او الخبير او الشخص الآخر
او يعاقب او يخضع لأي شكل آخر من اشكال تقييد حريته الشخصية في اقليم
ذلك الطرف، بخصوص ارتكابه لجريمة او لصدور احكام بادانته قبل مغادرته
اقليم الطرف متلقي الطلب .

ويينتهي امان المرور اذا بقي الشاهد او الخبير او الشخص الآخر بمحض اختياره
في الاقليم بعد ان تكون قد اتاحت له الفرصة للرحيل خلال مدة خمسة عشر يوما
متصلة او اية مدة يتفق عليها الطرفان اعتبارا من التاريخ الذي ابلغ فيه بان
حضوره لم يعد مطلوبا من السلطات القضائية، او في حال موذته الى الاقليم
بمحض اختياره بعد ان يكون قد غادره .

١٦- يتحمل الطرف متلقي الطلب التكاليف العادية لتنفيذ الطلب، ما لم تتفق
الاطراف المعنية على غير ذلك. واذا احتاجت تلبية الطلب او كانت ستحتاج الى
مصاريف كبيرة او ذات طبيعة غير عادية، تشاورت الاطراف المعنية لتحديد
الشروط والاوزاع التي سينفذ الطلب بمقتضاها .

١٧- لا يجوز لأي طرف ان يمتنع عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بموجب هذه
المادة بحجة سرية المعاملات المصرفية.

المادة (٨)

إحالة الجناح

تنظر الاطراف في إسكانية إحالة دعاوى الملاحقة الجنائية من طرف الى آخر. بشأن
الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية، في الحالات
التي يرى فيها ان هذه الاحالة لها فائدة في إقامة العدل.

المادة (٩)

التعاون الإجرائي

١- تتعاون الاطراف بصورة وثيقة، بما يتفق مع نظمها القانونية والادارية
الداخلية، بغية تعزيز فعالية إجراءات إنفاذ القوانين اللازمة لمنع ارتكاب



الجرائم التي تكون قد قررتها وفقاً للفقرة (١) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية، وتعمل بصفة خاصة من خلال شعب إتصال المجلس على :

أ- تيسير التبادل المامون والسريع للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢)، بما في ذلك علاقة هذا الأثر غير المشروع بالنشطة الإجرامية الأخرى، إذا رأت الأطراف المعنية أن ذلك مناسباً.

ب- التعاون فيما بينها على إجراء التحريات بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢)، ذات الطابع العربي والإقليمي والدولي فيما يتصل بما يلي:

١) كشف هوية الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢)، وأماكن تواجدهم وأنشطتهم.

٢) حركة المتحصلات أو الأموال المتأتية من ارتكاب هذه الجرائم.

٣) حركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الموحد والوسائل المستخدمة أو المقصود استخدامها في ارتكاب هذه الجرائم.

ج- إنشاء فرق عمل مشتركة من الأطراف كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وبموافقة المشاركين لملاحقة عمليات التهريب والتحقيق فيها، بما يكفل الاحترام التام لسيادة الطرف الذي ستجري العملية داخل إقليمه .

د- القيام عند الاقتضاء بتوفير كميات من المواد الخاضعة للمراقبة، لأغراض التحليل أو التحقيق، وتبادل نتائج التحليل للتعرف على مصادرها الكيميائية والطبيعية ومصادرها عند الطلب .

هـ- تيسير التنسيق الفعال بين أجهزتها ودوائرها المختصة، وتشجيع تبادل الخبرات.

٢- يقوم كل طرف، حسب الضرورة، باستحداث أو تطوير البرامج التدريبية الخاصة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وغيرهم من موظفيه، بمن فيهم موظفو الجمارك، المكلفون بمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة



(١) من المادة (٢) وتتناول هذه البرامج بصفة خاصة، من خلال الدورات التي يعقدها المركز والدورات المحلية التي تعقدها الاطراف، ما يلي:

١- الأساليب المستخدمة في كشف ومنع الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢) .

ب- الأساليب والتقنيات التي يستخدمها الاشخاص المشتبه في تورطهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢)، وخاصة في دول العبور، والتدابير المضادة المناسبة .

ج- مراقبة استيراد وتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية الواردة في الجدول الموحد.

د- كشف ومراقبة حركة المتحصلات والاموال المتأتية من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢)، وحركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الموحد والوسائط المستخدمة او المعدة للاستخدامها في ارتكابها.

هـ- الطرق المستخدمة في نقل هذه المتحصلات والاموال والوسائط او في إخفائها او تهريبها .

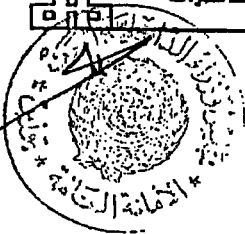
و- جمع الأدلة .

ز- تقنيات المراقبة في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة .

ح- التقنيات الحديثة لانفاذ القوانين .

٣- تتعاون الاطراف فيما بينها على تخطيط وتنفيذ برامج الابحاث والتدريب التي تستهدف المشاركة في الخبرة الفنية في المجالات المشار اليها في الفقرة (٢) من هذه المادة كما تعقد لهذا الغرض، عند الاقتضاء، مؤتمرات وحلقات دراسية عربية واقليمية لتعزيز التعاون، وتشجيع مناقشة المشاكل التي تمثل شاغلا مشتركا، بما في ذلك المشاكل والاحتياجات الخاصة بدول العبور .

٤- تبادل الخبراء والخبرات والتجارب والابحاث والدراسات والمطبوعات واية وسائل اخرى لتحسين اداء العاملين في هذا المجال ورفع مستواي كفاءاتهم، والمشاركة في اللقاءات العلمية والمؤتمرات والاجتماعات والندوات والمحاضرات



التي تعقدها دول المجلس واجهزته .

٥- تنسيق الاهداف والسياسات والخطط والبرامج والانشطة الصحية والتربوية والاجتماعية والامنية والاعلامية التي من شأنها الحد من مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية والسيطرة عليها، وقاية ومنع وعلاجاً .

المادة (١٠)

تقديم المساعدة الى دول العبور

١- تتعاون الاطراف، مباشرة او من خلال الامانة العامة لمساعدة ومساندة دول العبور ولا سيما البلدان التي نحتاج الى مثل هذه المساعدة والمساندة ويكون ذلك، بقدر الامكان، عن طريق برامج للتعاون التقني، فيما يخص الانشطة المتعلقة بتجريم الانجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وما يتصل بها من أنشطة اخرى .

٢- يجوز للاطراف ان تقدم، مباشرة او من خلال الامين العام، المساعدة المالية الى دول العبور بغرض زيادة وتعزيز المرافق الاساسية اللازمة لفعالية مراقبة ومنع الانجار غير المشروع .

٣- يجوز للاطراف ان تعقد اتفاقيات او ترتيبات ثنائية او متعددة الاطراف لتعزيز فاعلية التعاون العربي والاقليمي والدولي وفقاً لهذه المادة، ويجوز لها ان تأخذ في الاعتبار الترتيبات المالية المتفق عليها في هذا الشأن.

المادة (١١)

التسليم المراقب

١- مع مراعاة المبادئ الاساسية لقوانين كل دولة ونظمها الداخلية، تعمل الاطراف على اتخاذ ما يلزم من تدابير واجراءات، في حدود امكاناتها، لاجراء عمليات التسليم المراقب للمخدرات والمؤثرات العقلية، بغية كشف هوية الاشخاص المتورطين والمشاركين في عمليات التهريب، واتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم .



٢- تتخذ قرارات التسليم المراقب في كل حالة على حدة، ويجوز أن يراعى فيها عند الضرورة الاتفاق والتغاهم على الأمور المالية المتعلقة بممارسة الأطراف المعنية للاختصاص القضائي .

٣- يجوز بالاتفاق مع الأطراف المعنية، أن يعترض سبيل الشدات غير المشروعة المتفق على اخضاعها للتسليم المراقب والتحقق منها قدر الامكان ثم يسمح لها بمواصلة السير دون المساس بما يحويه من المخدرات والمؤثرات العقلية .

٤- يجوز بالاتفاق مع الأطراف المعنية أن تستبدل بالمواد المخدرة المتفق على عبورها مروراً مراقباً مواد شبيهة خشية تسربها لسوق الأجار غير المشروع .

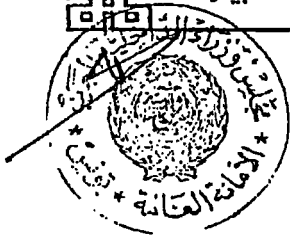
المادة (١٢)

تدابير للقضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة وعلى الجلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية

١- لا يجوز أن تكون أية تدابير تتخذها الأطراف بموجب هذه الاتفاقية اقل تشدداً من الأحكام الواجبة التطبيق الرامية الى القضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة ومؤثرات عقلية، وإلى القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية بمقتضى أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة، واتفاقية سنة ١٩٧١، واتفاقية سنة ١٩٨٨ .

٢- يتخذ كل طرف ما يراه ملائماً من التدابير لمنع الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، وإستئصال ما هو مزروع منها بصورة غير مشروعة في إقليمه .

٣- ١- يجوز للأطراف أن تتعاون على زيادة فعالية جهود القضاء على الزراعة والمزروعات غير المشروعة، ويشمل هذا التعاون، تقديم الدعم، عند الاقتضاء لتنمية ريغية متكاملة تؤدي الى توفير بدائل مجدية اقتصادياً للزراعة غير المشروعة، مع مراعاة امكانية تسويق المحاصيل البديلة، وتوافر الموارد، والظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، قبل تنفيذ برامج التنمية الريغية المذكورة. ويجوز للأطراف أن تتفق على أية تدابير



مناسبة أخرى تحقيقاً لهذه الغاية.

ب- تيسر الأطراف تبادل المعلومات العلمية والتقنية وإجراء البحوث التي تعنى بالقضاء على الزراعة والمزروعات غير المشروعة مباشرة أو من خلال الامانة العامة، وذلك بموافقة مسبقة من الطرف متلقي الطلب.

٤- تتخذ الأطراف، بغية التخفيف من المعاناة البشرية والقضاء على الحواجز المالية للأجبار غير المشروع، ما تراه ملائماً من التدابير للقضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية. ويجوز ان تستند هذه التدابير، الى توصيات المجلس ومجلس وزراء الصحة العرب وغيرهما من المنظمات العربية المتخصصة، وتوصيات المخطط الشامل المتعدد التخصصات المعتمد من قبل المؤتمر الدولي لعام ١٩٨٧، بشأن اساءة استعمال العقاقير والأجبار غير المشروع بها، وذلك كل في اختصاصه في مجالات الوقاية والعلاج والتأهيل . . .

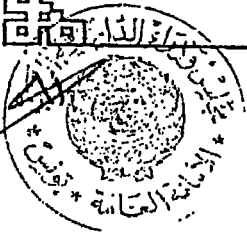
٥- للأطراف ان تتخذ أيضاً التدابير اللازمة من اجل الاسراع باتلاف المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الموحد التي تكون قد ضبطت او صودرت «ما لم يتم التصرف فيها بصورة مشروعة» على ان يُحتفظ بعينة مناسبة من هذه المواد مقبولة كدليل امام القضاء .

المادة (١٣)

الناقلون التجاريون

١- تتخذ الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل عدم استخدام وسائل النقل، التي يشغلها الناقلون التجاريون، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢)، ويجوز ان تشمل هذه التدابير عقد ترتيبات خاصة مع الناقلين التجاريين.

٢- يلزم كل طرف الناقلين التجاريين بان يتخذوا احتياطات معقولة لمنع استخدام ما لديهم من وسائل النقل في ارتكاب جرائم منصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢). ويجوز ان تشمل هذه الاحتياطات ما يلي،



١ - اذا كان محل العمل الرئيسي لناقل لجاري يقع في اقليم الطرف:
١- تدريب العاملين على التعرف على الشحنات المشبوهة او الاشخاص المشبوهين.

٢- تنمية روح النزاهة لدى العاملين.
ب- اذا كان ناقل لجاري يقوم بعملياته في اقليم الطرف:
١- تقديم كشوف البضائع مسبقاً، كلما امكن ذلك.
٢- ختم الحاويات باختتام يتعذر تزويرها ويمكن التحقق من كل منها على حدة.

٣- ابلغ السلطات المختصة في اقرب فرصة ممكنة بجميع الظروف المشبوهة التي قد يكون لها صلة بارتكاب جرائم منصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢).

٣- يسعى كل طرف الى ضمان تعاون الناقلين التجاريين والسلطات المختصة في نقاط الدخول والخروج وغيرها من مناطق المراقبة الجمركية، بغية منع الوصول غير المأذون الى وسائل النقل والبضائع، وذلك في اطار تنفيذ التدابير الامنية الملائمة.

المادة (١٤)

الاتجار غير المشروع عن طريق البحر

١ - تتعاون الاطراف الى اقصى حد ممكن، وبما يتفق مع القانون الدولي للبحار، على منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر.

٢ - يجوز للطرف الذي تكون لديه اسباب معقولة للاشتباه في ان احدهم السفن التي ترفع علمه او لا ترفع علماً ولا تحمل علامات تسجيل، ضالعة في الاتجار غير المشروع، ان يطلب مساعدة اطراف اخرى على منع استخدامهما لهذا الغرض. ويجب على الاطراف التي يطلب اليها ذلك ان تقدم المساعدة المطلوبة منها في حدود الامكانيات المتاحة لديها.



٣- يجوز للطرف الذي تكون لديه اسباب معقولة للاعتقاد بان احدي السفن التي تمارس حرية الملاحة وفقاً للقانون الدولي، وترفع علم طرف آخر او تحمل علامات تسجيل خاصة به، ضالعة في الانجرار غير المشروع، ان يخطر الدولة التي ترفع السفينة علمها بذلك وان يطلب منها اثباتاً للتسجيل، ويطلب منها عند اثباته اذنأ باتخاذ التدابير الملائمة ازاء هذه السفينة.

٤- يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها ان تاذن للدولة الطالبة، وفقاً للفقرة (٣) ا) والمعاهدة نافذة بينهما او لاي اتفاق او ترتيب تتوصل اليه تلك الاطراف على اني نحو آخر، بالقيام، في جملة امور، بما يلي:

١ - اعتلاء السفينة،

ب- تفتيش السفينة،

ج- وفي حالة العثور على ادلة تثبت التورط في الانجرار غير المشروع، اتخاذ ما يلزم من اجراءات ازاء السفينة والاشخاص والبضائع التي تحملها السفينة.

٥- حيثما تتخذ اجراءات عملاً بهذه المادة، يضع الطرفان المعنيان موضع الاعتبار، الحاجة الى عدم تهديد سلامة الحياة في البحار، وامن السفينة والبضائع، وعدم الاضرار بالمصالح التجارية والقانونية للدولة التي ترفع السفينة علمها او لاية دولة معنية اخرى.

٦- يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها ان تعتمد، بما يتفق والتزامها الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة، الى اخضاع الاذن الذي تصدره لشروط يتفق عليها، بينها وبين الطرف الطالب، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمسؤولية.

٧- للأغراض المتوخاة في الفقرتين (٣) و (٤) من هذه المادة، يستجيب كل طرف دون ابطاء للطلب الذي يرد من طرف آخر للاستفسار عما اذا كانت السفينة التي ترفع علمه مخولة بذلك، وطلبات الاستئذان المقدمة عملاً بالفقرة (٣). ويعين كل طرف، عندها يصبح طرفاً في هذه الاتفاقية، سلطة او عند الضرورة، سلطات، لتلقي هذه الطلبات والرد عليها. ويجب ابلاغ سائر الاطراف، عن طريق الامين العام، بهذا التعيين في غضون شهر واحد من



التعيين.

٨- على الطرف الذي يقوم بأي عمل وفقاً لهذه المادة أن يبلغ دون إبطاء، الدولة التي ترفع السفينة المعنية علمها بنتائج ذلك العمل.

٩- تنظر الأطراف في عقد اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو إقليمية لتنفيذ أحكام هذه المادة أو تعزيز فعاليتها.

١٠- لا يجوز أن تقوم بأي عمل طبقاً للفقرة (٤) من هذه المادة إلا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو سفن أو طائرات أخرى تحمل علامات واضحة ويسهل تبين ادائها لمهام رسمية ولها الصلاحية للقيام بذلك العمل.

١١- يراعى في أي عمل يجري وفقاً لهذه المادة ضرورة عدم التدخل في حقوق الدول الساحلية والتزاماتها وممارستها لاختصاصها القضائي وفقاً للقانون الدولي للبحار وعدم المساس بتلك الحقوق والتزامات والممارسة.

المادة (١٥)

مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة

١- تطبق الأطراف في مناطق التجارة الحرة وفي الموانئ الحرة تدابير لمنع الأضرار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الموحد لا تقل شدة عن التدابير المطبقة في سائر أنحاء أقاليمها.

٢- تسعى الأطراف إلى،

- أ - مراقبة حركة البضائع والأشخاص في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة، وتخول، لهذه الغاية، السلطات المختصة تفتيش البضائع والسفن الداخلة والخارجة، بما في ذلك قوارب النزهة وسفن الصيد، وكذلك الطائرات والمركبات، وعند الاقتضاء، تفتيش أطقم القيادة والمسافرين وامتعتهم.
- ب - إقامة نظام والاحتفاظ به لكشف الشحنات التي يشتبه في أنها تحتوي على مخدرات ومؤثرات عقلية ومواد مدرجة في الجدول الموحد والتي تدخل إلى مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة أو تخرج منها.



ج- اقامة اجهزة مراقبة والاحتفاظ بها في مناطق المرافئ وارصفتها وفي المطارات ونقاط التفتيش الواقعة على الحدود في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة.

المادة (١٦)

استخدام البريد

١- تتخذ الاطراف، طبقاً للالتزاماتها بموجب اتفاقيات الاتحاد البريدي العالمي، وبما يتفق مع المبادئ الاساسية للنظم القانونية الداخلية لكل منها، تدابير لمنع استخدام البريد في الاجار غير المشروع، وتتعاون فيما بينها تحقيقاً لتلك الغاية.

٢- تشمل التدابير المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة، على وجه الخصوص ما يلي:

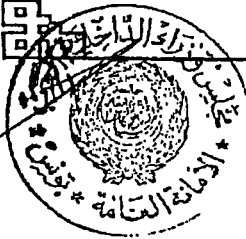
أ- اتخاذ اجراءات منسقة لتفادي ومنع استخدام البريد في الاجار غير المشروع.

ب- الاخذ بتقنيات للتدري والمراقبة ومتابعة استخدامهما من جانب الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين، بغية كشف ما يرسل بالبريد من شحنات غير مشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الموحد.

ج- اتخاذ تدابير تشريعية للتمكين من استخدام الوسائل الملائمة للحصول على الادلة اللازمة للاجراءات القضائية.

المادة (١٧)

تطبيق تدابير اشد مما تقتضيه هذه الاتفاقية لأي طرف ان يتخذ تدابير اشد من التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إذا رأى ان مثل هذه التدابير مناسبة او لازمة لمنع او وقف الاجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .



المادة (١٨)

يُحرم الانتقاص من حقوق أو التزامات تعاهدية سابقة ليس من شأن احكام هذه الاتفاقية الانتقاص من حقوق او التزامات الاطراف في أية اتفاقيات اخرى، ثنائية كانت او متعددة الاطراف .

المادة (١٩)

الإجراءات الداخلية اللازمة لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ يعمل كل طرف على اتخاذ الإجراءات الداخلية لاصدار التشريعات اللازمة لوضع احكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

المادة (٢٠)

التصديق

تسعى الاطراف الموقعة على هذه الاتفاقية الى التصديق عليها وفقاً لقوانينها الداخلية، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد اقضاء ٣٠ يوماً من تاريخ التصديق، وعلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ابلاغ سائر الدول الاعضاء بكل ايداع لتلك الوثائق وتاريخه .

المادة (٢١)

متابعة التصديق

تتابع الامانة العامة مسألة التصديق على هذه الاتفاقية لدى الاطراف الموقعة عليها، وعلى كل طرف أن يزودها بنسخة من وثيقة التصديق التي يودعها لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة (٢٢)

الزامية الاتفاقية

تكون احكام هذه الاتفاقية ملزمة لجميع الاطراف المتعاقدة، فلا يجوز لطرفين او اكثر من الاطراف المتعاقدة الاتفاق على ما يخالف احكامها، ما لم يكن الاتفاق



المخالف أكثر تحقيقاً للتعاون الآمن في المجال الذي تنظمه هذه الاتفاقية.

المادة (٢٣)

الانضمام إلى الاتفاقية

- أ- يجوز لأي دولة من دول المجلس غير الموقعة على الاتفاقية أن تنضم إليها بطلب ترسله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- ب- تعتبر الدولة طالبة الانضمام مرتبطة بهذه الاتفاقية بمجرد ايداع وثيقة الانضمام ومضي ٣٠ يوماً من تاريخ ايداع .

المادة (٢٤)

سريان الاتفاقية

- تسري هذه الاتفاقية بعد مضي ٩٠ يوماً من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها أو الانضمام إليها من ثلث الدول الأعضاء في المجلس .

المادة (٢٥)

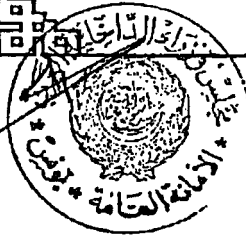
التحفظات

- يمكن لأية دولة من دول المجلس التحفظ على بعض أحكام هذه الاتفاقية، على أن يكون هذا التحفظ صريحاً.

المادة (٢٦)

الانسحاب من الاتفاقية

- أ- لا يجوز لأي طرف متعاقد أن ينسحب من الاتفاقية إلا بناء على طلب كتابي يرسله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- ب- يرتب الانسحاب أثره بعد مضي سنة من تاريخ إرسال الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- ج- تظل أحكام الاتفاقية نافذة بالنسبة إلى طلبات التسليم التي قدمت خلال تلك المدة ولو حصل هذا التسليم بعدها .





الاتفاقية العربية
لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

- وافق عليها مجلس وزراء الداخلية العرب بموجب قراره رقم 215 الصادر بتاريخ 1994/1/15 في دورته الحادية عشرة.
- دخلت الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ 1996/6/30.
- الدول المصدقة أو المنضمة :

الدولة	تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام
جمهورية مصر العربية	1994/12/20
الجمهورية العربية السورية	1995/ 1 / 2
دولة الكويت	1995/ 4 / 3
دولة البحرين	1995/ 5 /23
المملكة الأردنية الهاشمية	1995/ 6 /19
دولة قطر	1995/ 7 / 6
جمهورية السودان	1995/12/26
المملكة العربية السعودية	1996/ 4 / 3
دولة الإمارات العربية المتحدة	1996/ 6 /10
الجمهورية اليمنية	1998/ 6 /10
دولة ليبيا	1999/ 6 /10
الجمهورية التونسية	1999/10/10
جمهورية العراق " انضمام "	2001/3/19
المملكة المغربية	2001/4/9

تحفظات :-

تضمنت وثيقة تصديق الجمهورية اليمنية التحفظ التالي:
" أن الجمهورية اليمنية لا تعد القات أو أى مادة داخلية فى تكوينه من المؤثرات العقلية موضوع هذه الاتفاقية ".